



## المعلومات الببليوجرافية

### العنوان:

ملاحم نضال مدافعات عن حقوق الإنسان في مصر

تأليف: يارا سلام

تحرير: حياة زعيش وماري شاند وروبين دو ووترز

هيئة التأليف: الأورومتوسطية للحقوق

الناشر: الأورومتوسطية للحقوق

تاريخ النشر: ديسمبر/كانون الأول 2016

عدد الصفحات: 40

ISBN: 978-87-92990-61-7

اللغة الأصلية: العربية

الترجمة إلى الإنجليزية: عدلي حواري

تصميم النموذج الطباعي والغلاف: جان إيف لوبلون

### الأورومتوسطية للحقوق

بروكسل – ديسمبر/كانون الأول 2016

Rue de Londres 17 Vestergade 16

Brussels 1050 Copenhagen K 1456

BELGIUM DENMARK

هاتف: +45 00 17 64 32 هاتف: +32 47 86 540 2

البريد الإلكتروني: [information@euromedrights.net](mailto:information@euromedrights.net)

الموقع الإلكتروني: [www.euromedrights.net](http://www.euromedrights.net)

فهرس المصطلحات: حقوق الإنسان / مصر / مدافعات عن حقوق الإنسان

المصطلح الجغرافي: مصر

# ملاحم نضال مدافعات عن حقوق الإنسان في مصر



EuroMed Rights  
EuroMed Droits  
الأورو-متوسطية للحقوق

يارا سلام هي المسؤولة عن برنامج الآليات الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان في منظمة «المبادرة المصرية للحقوق الشخصية» (EIPR). وقبل توليها هذه المسؤولية، عملت يارا باحثة في شؤون العدالة الانتقالية وحرية الدين والوجدان (في المبادرة المصرية للحقوق الشخصية) ومديرة لبرنامج المدافعات عن حقوق الإنسان في مؤسسة «نظرة» للدراسات النسوية ومساعدة قانونية في اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (ACHPR) وباحثة مساعدة في معهد البحوث من أجل التنمية (IRD) مع التركيز على حقوق المرأة في مصر.



# المحتوى

6	تحديد السياق والمنهجية المتبعة
8	شهادات المدافعات عن حقوق الإنسان
8	مروة فاروق
10	غدير أحمد
16	حنان الطحان
20	هند نافع
24	ماهينور المصري
30	منى سيف
34	سمر إبراهيم
38	الخلاصة

## قائمة مصطلحات وأحداث

الـ ١٨ يوم:

يقصد بذلك أيام الثورة من ٢٥ يناير إلى ١١ فبراير ٢٠١١.

محمد محمود:

اشتباكات وقعت في شارع محمد محمود، قرب ميدان التحرير، في نهاية نوفمبر ٢٠١١.

مجلس الوزراء:

اعتصام أمام مقر مجلس الوزراء تم فضه في ديسمبر ٢٠١١.

مظاهرة الاتحادية:

أول مظاهرة تطالب بالإفراج عن المعتقلين بعد تولي عبد الفتاح السيسي رئاسة مصر، وقعت في يوم ٢١ يونيو ٢٠١٤، وتم القبض على ٢٤ شخصا من ضمنهم سمر إبراهيم وحنان الطحان.

## المنهجية

قامت يارا سلام بإجراء مقابلات شخصية مع المدافعات عن حقوق الإنسان المذكورات في هذا التقرير في الفترة من سبتمبر إلى نوفمبر ٢٠١٦، وهو ما يعتمد عليه هذا التقرير الخاص بعرض ملامح نضال هؤلاء المدافعات.

بدأ الاهتمام الدولي بالمدافعات عن حقوق الإنسان في مصر مع بداية الثورة في ٢٥ يناير ٢٠١١، إلا أن المصطلح لم يكن شائعاً في الوسط الحقوقي أو الثوري حتى ٢٠١٢ حيث بدأت مؤسسة نظرة في إصدار أبحاث ترصد وتحلل أنماط الانتهاكات التي تقع للمدافعات في مصر أثناء الثورة<sup>٣</sup>، بالإضافة إلى الإسهام في التعريف بمفهوم المدافعات عن حقوق الإنسان حتى يشمل شريحة واسعة من النساء المنخرطات في المجال العام حتى ولم يتم رؤيتهم كـ«ناشطات»<sup>٤</sup>.

إلا أن الكثير من الاهتمام بمشاركة النساء المصريات في المجال العام مرتبط بالأساس بظهور العديد من المدافعات اللاتي كان لديهن القدرة المعرفية واللغوية وامتيازات أخرى مرتبطة بالانتماء الطبقي والاجتماعي والشكل، للوصول إلى الصحافة الدولية أثناء تغطيتها لأحداث الثورة، وليس بالضرورة الظهور المفاجئ للنساء في المجال العام.

على سبيل المثال، لم تحظ مشاركة النساء في العمل السياسي في نهاية التسعينيات وبداية الألفينات بأي تغطية صحفية أو اهتمام دولي يذكر بالرغم من أن تلك الفترة يمكن أن تعتبر – في السياق الواسع – ممهدة للثورة في ٢٠١١.

وبسبب الاهتمام الدولي بفئة محدودة من المدافعات، الناشطات السياسيات والعاملات في منظمات المجتمع المدني والمنظمات النسوية، تم تجاهل الدور المهم الذي تلعبه النساء في مجالات أخرى مثل العمل النقابي أو على الإنترنت. ويجب أن نعترف أيضاً أن من يحظى باعتراف دولي لقيمة عمله ومن يتم أفراد المساحة له في الصحافة أو في المساحات الحقوقية الدولية هو غالباً من ينتمي لطبقة ثقافية معينة، وذو معتقد ديني وانتماء سياسي معين، ويظهر بشكل خارجي معين، فالعديد من المدافعات عن حقوق الإنسان هن أشخاص يسهل الوصول إليهن، وبالتالي يسهل تجاهل أخريات قد يسهمن بنفس القدر في النضال من أجل حقوق الإنسان، إلا أنهن لا يُعرفن بسبب عدم وجود تلك الامتيازات الاجتماعية لديهن، المفضلة للبعض، التي من ضمنها أيضاً كونهن خارج العاصمة.

٣- ماسة أمير، «استمرار الانتهاكات: سياسة الجيش تجاه المدافعات عن حقوق الإنسان» (ديسمبر ٢٠١١) على الرابط التالي <http://nazra.org/node/49>، و«عام من الإفلات من العقاب: الانتهاكات المرتبطة بحق المدافعات عن حقوق الإنسان في مصر من أغسطس إلى ديسمبر ٢٠١١» (أغسطس ٢٠١٢) على الرابط التالي <http://nazra.org/node/141>

٤- ماسة أمير، «سلسلة أوراق تعريفية: المدافعات عن حقوق الإنسان» (يونيو ٢٠١٢) على الرابط التالي <http://nazra.org/node/122> و«بروفائل: مدافعات عن حقوق الإنسان» (ديسمبر ٢٠١٢) على الرابط التالي <http://nazra.org/node/182>

## مروة فاروق

في نهاية التسعينيات بدأت إحدى المدافعات عن حقوق الإنسان، المحامية مروة فاروق، في نشاطها الطلابي مع إحدى الحركات اليسارية التي من خلال عضويتها فيها قادت أنشطتها داخل جامعة القاهرة، بما في ذلك الأنشطة الاعتيادية للطلبة المهتمين بالسياسة والمجال العام وقتها، مثل ضم الطلاب للحركة، وإقامة معارض عن القضية الفلسطينية، وتنظيم مظاهرات صغيرة داخل الكليات، ونشر الأفكار اليسارية من خلال مجلة تصدرها الحركة.

في عام ٢٠٠٠، عام تخرجها، بدأ أول احتكاك لمروة بقوات الأمن بعد مظاهرات الانتفاضة الفلسطينية الثانية. ورد استدعاء لها للحضور لمقر أمن الدولة وقتها بسبب شهرتها داخل الجامعة وانضمام العديد من الأعضاء للحركة، إلا إنها تجاهلت هذا الاستدعاء وقتها، وترتبت على ذلك القبض عليها في الجامعة، وقضت يومي تحقيق في مقر أمن الدولة.

استمرت مروة في الدخول لحرم جامعة القاهرة عن طريق التسجيل في دراسات عليا حتى تستطيع الاستمرار في نشاطها السياسي، إلا أنها منعت من دخول الجامعة في ٢٠٠٢. تقول مروة:

«خطوا صورتي على ببيان الجامعة علشان يقبضوا عليا وصوروا اجتماع كنت باديره في جنينة الأورمان وسجلوا وإحنا بنخطط لمظاهرات ٣ أيام كبار لدعم الانتفاضة، وقبضوا عليا حوالي ٣ أسابيع وقضيتها في تخشبية الحيزة... ماكنش فيه نيابة ولا حاجة. كانوا حطيني لغاية ما الجو يهدا وفي يوم جم قالوا لي «يلا امشي». رجعت بعديها بأسبوع رجعت الجامعة. وقتها الدنيا هديت وفضلنا نشغل بهدوء، في ٢٠٠٣. بعد حرب العراق مسكوا الكارنية قطعوه وقالوا لي «هنتمشي ولا هنتقبض عليكي؟».



وبالرغم من حالة اليأس المسيطرة على العديد من المهتمين والمنخرطين في المجال العام في مصر، إلا أن العديد من المدافعات عن حقوق الإنسان - منهن المعروفات دوليا أو لا - لا زلن يعملن من أجل حقوق الإنسان، سواء في مصر أو بالخارج، وسواء على الأرض أم على الإنترنت.

وفي عام ٢٠٠٤ تم القبض على مروة للمرة الثالثة لتوزيعها كتابا ضد التوريث في معرض القاهرة الدولي للكتاب، وتم عرضها مع إحدى زميلاتها أمام نيابة أمن الدولة والتحقيق معهما وترحيلهما لسجن القناطر نساء، وبقيتا في العنبر المخصص للمحكوم عليهن بالإعدام لحوالي أسبوعين أو ثلاثة أسابيع.

شاركت مروة في الثورة منذ بدئها، إلا أنها ترى الفرق بين العمل السياسي من قبل ومن بعد. وتشرح ذلك بقولها:

«قبل كدة الواحد كان عنده آمال محدودة والتوقعات كانت حجمها صغير. الثورة فتحت سقف الأحلام والتوقعات وجابت معاها مستوى ثاني من التعاسة. مستوى غير مسبوق من القمع، ولا حتى لجيل السبعينات. مليش نفس اشتغل في السياسة من بعد رابعة [أغسطس ٢٠١٣]. بس عارفة إن فيه موجة كبيرة جاية. عندي شغف انتظار، حركة قوية ومتيقنة إن الوضع مش هيكمل كدة أكيد. وخوف لما هو أسوء، مش لاقية طاقة لخلق حاجة جديدة، كلها رايحة على المعتقلين. مش عارفين بنبي بديل، ولا فيه طاقة ولا الظروف سامحة بده. يادوب بنصحى الصبح نساع، دمش أكثر من كدة. وده حدود اللي تقدري تقدميه. الشغف في منطقة التفكير في المستقبل.»

## غدير أحمد (٢٥ سنة)

تم إجراء اللقاء في ١١ أكتوبر ٢٠١٦

«أبتديت أحس أن فيه حاجة غلط... هو فيه حاجة غلط ما بين اللي بيحصل جوه البيت واللي بيحصل في الشارع ليا كست وأبتديت بقى يعني أوعى شوية بحتة النوع الاجتماعي، وطبعاً ساعتها ماكنش فيه حاجة متبلورة في تفكيرى أن ده إسمه نوع اجتماعي، وإن أنا باتعرض لتميز على أساس النوع الاجتماعي وكدة... فابتديت أبقى مهتمة أكثر بفكرة هو أيه المشترك بين اللي بيحصل في المجال الخاص، اللي هو بيتي (ماكنش طبعاً بالنسبة لي وقتها مجال خاص كان إسمه «جوه البيت») وإيه اللي بيحصل بالنسبة لي برضه وبختبره بره البيت، ولقيت أن فيه حاجات كثير أوي زي العنف الجنسي مثلاً، زي الإجبار وزي التمييز... بابايا بيزعق لي وبيقول لي «ماتنزليش المظاهرة»، وينزل في الشارع بلاقي الولد اللي جنبي في الشارع «أيه اللي انتي لابساه ده، هيتم التحرش بيكي وانتي اللي هتبوظي سمعة المظاهرة» اللي هو فيه حاجة مشتركة بينكوا أنتوا الاتنين».

غدير أحمد (٢٥ سنة) ناشطة حقوقية ونسوية ومؤسسة صفحة «ثورة البنات» على فيسبوك، وتحب غدير أن تعرف نفسها ككاتبة نسوية. ولدت غدير في أسرة تقليدية من مدينة المحلة الكبرى، محافظة الغربية، ولم يكن الحديث في السياسة أو العمل الخيري جزءاً من حديث العائلة، إلا أنه مع بدء الثورة بدأت غدير تتابع ما يحدث بشغف وشعرت بالانتماء للثورة بالرغم من عدم مشاركتها في أيامها الثماني عشرة الأولى.

بدأت غدير في المشاركة في الفاعليات التي تقع في محيط مدينتها بعد انتهاء الأيام الأولى من الثورة، إلا أنها لم تنتم لأي فصيل سياسي وقتها، وفضلت بعد ذلك ألا تنضم لأحد الأحزاب أو الحركات السياسية. وعند بدء مشاركتها في المجال العام شعرت غدير بأن هناك شيئاً مشتركاً بين ما تتعرض له في منزلها (مساحتها الخاصة) وفي المجال العام. وتشرح ذلك بقولها:



في أول ذكرى للثورة، قامت غدير بطلب التدوين لمتابعيها على تويتر على اسم «ثورة البنات» عما تتعرض له البنات والنساء من مشاكل في المجتمع المصري، وتفاعل الكثير مع هذا الوسم مما جعل غدير تنقل النقاش إلى مساحة تسمح بكتابة أكثر وبدأت صفحة «ثورة البنات» على فيسبوك:

«رؤيتنا ووعينا النسوي ماكنش لسة نضج، لكن كنا لسة بالوعي الفطري بتاع إن فيه حاجة بتحصل لنا وإحنا مش عارفين دي أيه، بس إحنا مش راضيين عنها وعايزينها تتغير. فدي الحاجة الصراحة اللي كانت بتجمني بالبنات اللي شاركو معايا «ثورة البنات» في البداية.»

اهتمت غدير بأن تكون هناك مساحة مفتوحة حتى تتمكن البنات والنساء من الحكى عن تجاربهن المختلفة بعيدا عن الوصم أو الحكم، أو أن يقال إن هذه التجربة لم تحدث، وأن تكون المساحة حرة للمشاركة تجاربهن:

«باستخدام الإنترنت علشان هو أداة بالنسبة لي أسهل وسهل الوصول ليه من بنات كثير وإحنا بتكلم في قضية حساسة زي الحقوق الجسدية والجنسية...مش كل الناس بتقدر تتكلم عن ده وأنا طبعاً لو مسكت لوحة في الشارع مكتوب عليها «عزيرتي حقي» ولا «غشاء بكارتى بتاعي» انتي عارفة انا ممكن يحصلي أيه، لكن أقدر أفتح مناقشة على الإنترنت والناس تتابعها وتنتم وتصحى وهي لسة بتكمل المناقشة عادي جداً. وعلى الإنترنت فيه أفكار يتفتح لها مساحة أنها تتوجد بغض النظر بقى هي دلوقتي وقتها وهي على الأجندة السياسية ولا لا، أو الناس شايفة أن هي مهمة ولا لا... باستخدام

التكنولوجيا في مجتمع أصولي وتقليدي زي المجتمع المصري ممكن إن إحنا نتكلم أكثر عن جنسانيتنا بحرية ونعبر عن نفسنا ونستقبل كمان أفكار أشخاص تانية».

تتكون صفحة «ثورة البنات» من تسع كاتبات تم اختيارهن من ورشتين إلكترونيتين نظمتها الصفحة للكتابة النسوية (٢٠١٥ و ٢٠١٦) وثلاثة أشخاص في إدارة الصفحة ممن استمروا فيها منذ البداية.

تحاول غدير أن تساعد في مبادرات نسوية أخرى على الإنترنت باستخدام صفحاتها الشخصية، التي تضم أكثر من ١٦ ألف متابع ومتابعة على تويتر ومتابعين عديدين أيضا على فيسبوك، مثل «FemiHub» (مجموعة لدعم الفتيات المستقلات)، إلى جانب تخصيصها لمدونة شخصية «Feminista» لكتابتها النسوية التي تعتبرها غدير ليست مجرد رأي سريع كالذي تكتبه على فيسبوك وذلك لإيمانها بأهمية الكتابة النسوية باللغة العربية ولرغبتها في رؤية تطور أفكارها على منتدى واحد تبذل فيه مجهودا بحثيا خاصا بالقضايا النسوية التي تهتم بها. وتشرح غدير طريقة اختيارها للنقاشات التي تخوضها:

«مش كل خناقات الفيسبوك على الستات بتاعتي، باختر اللي بحس أن هي خناقات تتخاض زي خناقات الحقوق الجسدية، ولما كنا بتكلم على معايير الجمال، أنا شايفة إن الخناقة دي مهمة لأنها بتتكلم على مساحة الجسد؛ عن الجسد وعن موقعه في المساحة العامة شكله عامل إزاي، وأنا بتقبل بناءً على أيه، وأن الأفكار التقدمية والثورية ساعات بتبجي عند الحرية الشخصية وتقف، فدي خناقة انا أخوضها بأيدي وبرجلي وبدماغي وكل ما أملك لأن أنا شايفة أن هي مش بس عن الحقوق الجسدية، شايفها

عن الحريات الشخصية، وشايفاهها عن الحقوق، وشايفاهها عن الجنسانية، وشايفاهها من منظور النوع الاجتماعي، وشايفاهها مهمة أوي عشان كدة مختارة أن أنا أخوضها. فيه خناقات تانية مابخوضهاش. مش بتاعتني أو تخص قضايا اعتيادية ناس كتير متكلمة عنها فانا مش هضيف»

تأخذ غدير هذه النقاشات من عالم الإنترنت إلى وسائل الإعلام التقليدية، ووفقا لما تقول تتلقى بسبب ذلط النقد واتهامات بالبحث عن الشهرة. إلا أنها تصر أن اختيارها لفتح تلك المواضيع على برامج التليفزيون خاص برويتها لنفسها كـ«أداة لخلق مساحات» للحديث عن مواضيع لا تفتح عادة في الإعلام التقليدي.

غدير مهتمة أيضا بدخول مساحات أخرى ليست مرتبطة بالإنترنت، وهو ما حدث عندما ناقشت كتاب «المرأة والجنس» للدكتورة نوال السعداوي في منتدى خاص بالكاتبة، وهو ما تحب تكراره إذا أتت الفرصة. مشاركة غدير في المجال العام لم تأت من فراغ وإنما هي نابعة من صراع شخصي في حياتها عندما قررت خلع الحجاب الذي أجبرت على ارتدائه، ومغادرة مدينتها والاستقلال في القاهرة:

«أنا كنت مهتمة إنني ما كونش مثال لفكرة البنات اللي بتخرج من بيت أهلها وخلص تقطع علاقتها بيهم وخلص تروح لملكوت تاني عشان إحنا عندنا بنات تانية في العيلة وأنا كنت مهتمة أن على المحيط الصغير ده تبقى البنات اللي خرجت من بيت أهلها مش خارجة مطرودة ومش خارجة بـ«مصيبة» وفقا لتعريفهم، ومش خارجة وهي بتعمل حاجة «غلط»، لا دي هتروح وهتيجي وهتبقى بتعمل كذا وقدام عينا ومفيش

مشكلة خالص من ده. كنت عابزة بس أوصل رسالة إن البنات لما بتسيب بيت أهلها مش بالضرورة تكون إنحرفت، والشغل بره المحافظة مش إنحراف، وإن أنا أعيش لوحدي مش حاجة وحشة»

غدير حريصة على الفصل بين حياتها على الإنترنت وحياتها في الواقع حتى لا يؤثر أحدهما على الآخر بشكل سلبي، فبالإضافة إلى أنها شخص يفضل الحفاظ على خصوصيته، إلا أن عامل الأمان الشخصي جزء مهم من قرارها في الفصل ما بين الحياتين:

«لما إقتحمت المجال العام على الانترنت أبدت حياتي الشخصية تبقى على المشاع فجأة كدة، وفجأة الناس بقيت ندي نفسها مثلا الحق أن هي تتكلم عن حياتي الشخصية فأبدت دي تبقى خناقة حقيقية على الانترنت، والناس أبديت تقول لي لا أنتي لازم تقبلي طالما بقيتي في المجال العام، ولازم تقبلي ان انتي يبقى بيتم التعامل معاكي على ان انتي شخصية عامة وإن انتي حياتك الشخصية كدة هتبقى على المشاع...ده مش منطقي حتى لو انا بقيت شخصية عامة ورفضت ده فكنت بحاول قدر الإمكان إن أنا احافظ على خصوصيتي على الانترنت من ناحية الحاجات اللي بكتبها، إنني مابكتيش كتير عن حياتي الشخصية...ومش ناس كتير بتلاحظ ده، أنا الخناقات اللي باخوضها على الانترنت خناقات مساحات ملهاش دعوى بخناقاتي الشخصية ، وملهاش علاقة بصراعاتي الشخصية.»

تعرضت غدير للكثير من المضايقات والتحرش والعنف على الإنترنت بسبب آرائها في قضايا حساسة، مثل الشتائم، ونشر فيديو خاص [رقص في المنزل] كانت أرسلته إلى أحد

الأشخاص [صديقتها] بدون موافقتها، وتركيب وجهها على صور ذات طابع جنسي، إلى جانب التهديد بالاغتصاب وتهديدات أخرى لم تهتم بها كثيراً، باستثناء الفيديو الذي كسبت قضية ضد من سر به [بعد انقطاع الصداقة] وصدر ضده حكم بالحبس. شعرت غدير بتهديد لأمانها الشخصي عندما التقى العالم الافتراض مع الواقعي، مما اضطرها لتغيير محل إقامتها. وتشرح ما جرى بقولها:

«من شهرين تلاثة أبتدوا الناس اللي في المنطقة اللي انا ساكنة فيها، مراهقين وشباب لسة في مقتبل العشرينات يكتشفوا الصفحة الخاصة بيا على الفيسبوك واكتشفوا أن أنا بتكلم في حاجات خاصة بالجنسانية وطبعاً هي بالنسبة لهم هي إسمها «جنس» وإسمها «قلة أدب» فأبتدوا يستهدفوني بشكل شخصي وابتدوا يضايقوني بإنهم يفضلوا واقفين تحت البيت باستمرار، يتفرجوا على الحلقات اللي انا بتكلم فيها عن الجنسانية تحت الشباك، أبتدوا يشتموا وأبتدوا يتحرشوا بالبنات اللي هي كانت بتبقى ساكنة معيا، وهما بيبقوا قاعدين تحت باب العمارة بالظبط ، فده كان بالنسبة لي قمة الخطر اللي في الدنيا...حسيت إن اللي بحاول أمنعه على الإنترنت بقالي سنين – المضايقات والتحرش – بقى تحت بيتي. أنا فاكرة كويس ان الأطفال دول كانوا بيتعاملوا بطريقة كويسة ومكنوش حد فيهم إتجرء عليا لحد لما إكتشفوا صفحتي على الفيسبوك، ابتدوا يحسوا أن انا مستباحة عشان أهلي مش بيزوروني ، وأن انا بنت ولوحدي. فكرت ان انا لازم أمشي وعزلت للأسف يعني ، دي كانت المرة اللي حياتي على الإنترنت أثرت على حياتي براها وكان لازم أقفلهم ثاني. عشان كدة أتحركت من المكان اللي كنت فيه لأنه مابقاش أمن كفاية أن انا أبقى قادرة أكمل نشاطي على الإنترنت فمشيت.»



## حنان الطحان (٢١ سنة)

تم إجراء اللقاء في ٢٨ سبتمبر ٢٠١٦

على زملاء وزميلات لها داخل مجموعات وأحزاب سياسية تنتمي للتيار الثوري، فكانت تحضر فاعليتهم واجتماعاتهم أيضا، وترى حنان أن الجامعة كمساحة للنضال هي ما تنتمي له كليا. بدأت حنان العمل السياسي في منطقة سكنها، المرج، أثناء حملة «تمرد» عام ٢٠١٣، التي طالبت بسحب الثقة من الرئيس آنذاك محمد مرسي:

«الأول اشتغلت في حملة تمرد؛ كنا بننزل بقى الفاعليات في الشارع ونتكلم مع الناس في كل منطقة المرج واللي حوالين المرج كلها ونجمع توقيعات، ونزلت الجامعة برده جمعت توقيعات».

ومن خلال جمع التوقيعات لدعم «تمرد» تعرفت على العديد من الأشخاص في منطقتها المهتمين بالعمل السياسي، ومنها قررت أن تكون عضوا في حزب الدستور في منتصف نفس العام:

«كنت شايفه أحسن حاجه في حزب الدستور إن أغلبه شباب، يعني ده كان أكثر مكان فعلا قاعده رهييه من الشباب كنت شايفه قد ايه حاجه حلوه جدا إن يبقى فيه شباب متجمعة».

إلى جانب العمل السياسي مع آخرين ظل من المهم بالنسبة لحنان التضامن الفردي مع المعتقلين عن طريق حضور جلساتهم والمشاركة في فاعليات للإفراج عنهم.

حنان الطحان ناشطة سياسية وطلابية ما زالت تدرس في كلية تجارة، جامعة عين شمس، وتبلغ من العمر ٢١ عاما. نشأت حنان وسط أسرة لم تعتبرها سياسية، إلا أنها تذكر اهتمام العائلة وقت الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٥ بالمرشح الرئاسي أيمن نور، والأحاديث العابرة عن المشاكل التي تعاني منها البلد. تذكر حنان أيضا وعيها بالتعامل السيء لضباط الشرطة وفقا لطبقة الشخص الذي يتعاملون معه:

«أنا كنت بشوفهم مثلا بيتعاملوا مع السواقين بطريقة وحشة وبيتعاملوا مع ناس ثانية بطريقة حلوة، وناس لما بتعدي جنبهم بتخاف وأنا مش شايفة طب إنت ليه تخاف منه وانت معدي جنبه؟».

بدأت حنان الاهتمام بالمجال العام قبل الثورة من منطلق أنه يجب عليها البدء بنفسها ومحاولة تغيير الوضع القائم. وتشرح الأمر بقولها:

«قلت ما ابدأ واشوف وأحاول اساعد الناس باللي أنا اقدر عليه. ووقتها ماكنش معايا فلوس علشان كنت صغيرة فقلت خلاص اللي هاقدر أعمله هو مجهود ووقت، اللي حيلتي انزل بيهم ومش مشكلة. مش بقلل من الحاجات الثانية، شايفها مهمه جدا بس للأسف يعني هو إحنا في وضع الناس محتاجة ومش دلغ، الوضع صعب، هو فعلا محتاج دلوقتي أدي له أكل».

بدأت مشاركة حنان في أحداث الثورة في ذكرى اشتباكات محمد محمود عام ٢٠١٢ في فاعليات الجامعة عند بداية دراستها فيها. من خلال تواجدها في الجامعة للدراسة، تعرفت حنان





لم ترد حنان الاستسلام وترك حزب الدستور مثلما فعل العديد بعد استقالة البرادعي عقب مذبة رابعة، وتشرح وجهة نظرها بقولها:

«كنت شايقة إن لأ أنا هافضل، يعني حتى لو فيه ناس كثير أنا متضايقة منها جوا الحزب وإن اراءها مش عجباتني بس كنت شايقة إنه لأ احنا مجموعة الشباب اللي لسه مجتمعة تحت حاجة واحدة دي ينفع نعمل حاجة... أنا هاكمل وافضل جوا وأصلح وأنا جوا ومش هاسيب المعركة وامشي وأحاول... احنا لو مش قادرين نصلح الحزب اللي قد كده عايزين نصلح البلد ازاى؟ نفضل جوا ونعافر».

بعد رحيل البرادعي كانت هناك أزمة مالية داخل الحزب، ووجدت حنان نفسها تقوم بنفس الأعمال التي تقوم بها في الجمعية الخيرية. إلا إنها تتذكر أهمية إنشاء مكتبة في أمانة الحزب في المرج. كانت المكتبة مفتوحة للجميع وتخدم منطقة ليس فيها مكتبة عامة مفتوحة للاطلاع وتحتوي على العديد من الكتب في مختلف المجالات.

قررت حنان عدم المشاركة في أنشطة الحزب بعد ذلك لإحساسها أن تلك الأنشطة أكثرها خيرية، وأيضاً بسبب عدم أخذ رأيها كعضو في أكثر من قرار يخص الحزب، فوفقاً للوائح الداخلية كان يجب عليهم فعل ذلك. لم تقدم حنان استقالتها إلى الآن من حزب الدستور، ولا زالت مهتمة بانتخابات المحليات والاهتمام بمشاكل منطقتها كمدخل لكسب تأييد السكان، ولا زالت ترى أن العمل الطلابي مهم وأنه يجب الاستفادة من هذه المساحة. إلا أنها تعي تأثير النظام الحالي على قدرة العمل داخل الجامعة، فلم يعد من المتاح إلا توفير ما يتطلبه «إعاشة» المعتقلين ولم تعد الجامعة مساحة للاحتجاج كما كان يحدث منذ الثورة.

تم القبض على حنان أثناء مشاركتها في مسيرة لدعم المعتقلين وللإفراج عنهم في ٢١ يونيو ٢٠١٤ (مسيرة الاتحادية). وخرجت بعد أن ورد اسمها في عفو رئاسي عن مئة سجين، وذلك بعد أن قضت خمسة عشر شهراً في سجن القناطر.

لم يزج حنان السجن في حد ذاته، وإنما ما ترتب عليه من دخول عائلتها في دائرة مجهدة من الزيارات والتفاصيل الخاصة بإعاشتها، وهو ما يجعلها تفكر مرتين قبل المشاركة في احتجاج قد يؤدي إلى القبض عليها.

ترى حنان أن السجن قد اعطاها مساحة ووقت لترى الأمور بشكل مختلف، فبالرغم من اقتناعها بأهمية دعم قضية المعتقلين، إلا أنها كانت ولا تزال ترى أنه يجب العمل على المشاكل التي يعاني منها المواطنون بشكل مباشر حتى لا ينفروا من آلية التظاهر والمتظاهرين.

تمكنت حنان أيضاً خلال فترة السجن من رؤية ما يحدث «من برا شوية»، بعكس ما يحدث عند وجود الشخص داخل الحدث وانخراطه في تفاصيله. وعند خروجها من السجن قررت حنان أنها تريد أن تتعلم العديد من الأشياء في مجالات مختلفة لإحساسها الآن بقيمة الوقت وضرورة عدم إضاعته.

حنان مستمرة في نشاطها في المجال العام، ونشرح دافعها بالقول:

«علشان الموضوع ما خلصش، اللي أنا كنت رايحة له ده متعلمش وبالعكس الواحد

كان بيروح علشان الظلم والفساد اللي في البلد بس دلوقتي مش هتقوللي ظلم وفساد بس انت هتعددي حاجات بشعة، يعني كل حدث بيحصل بقى يأتّر فينا لوحده».

وأكثر من تفكر فيه حنان أثناء انشغالها بالعمل العام هو أسرتها، تقول عن ذلك:

«مسئولياتي ناحية الناس اللي حواليا دي أكثر حاجة عملالي تحدي، وعلشان كده أنا قلتها في الأول، يعني أهلي... فيه تفاصيل في الحبسة لمدته ١٥ شهر أهلي عدوا عليها وحشة جدا فأنا فعلا مش عايزة أعيشها لهم ثاني، بس ساعات ده بيضايقني لأن دي كلها قرارات شخصية».

«الطريقة اللي باخد بالي من نفسي بيها هو إنني اتعلم حاجات وكدة، ده اللي بيخليني مبسوطه وده اللي بيخليني أحسن إنني كويسة... أما الوقت اللي أنا بعطل فيه وميفكرش ومبتعلمش حاجه ده اللي بحس إنني مش كويسة ولازم اهتم بنفسي أكثر».

في بعض الأحيان، تشعر حنان بأنه تم استنفاد طاقتها بالكامل، وتلاحظ أن لتجربة السجن علاقة كبيرة بهذه الحالة:

«عامه طبعا بعد السجن البيت بقى صعب جداً و الضغوط وتعاملي مع الناس وضغط الناس واستقبالي للناس بقى مختلف تماما... طول الوقت بعافر وبيقى عامله مجهود رهيب إنني أوصل. وبرضه بعد السجن الحنة اللي بتقع فيها إن محدش فاهمك دي بتبقى صعبه أوي، بس يقوم أعاقر لأنني لازم ابقى كويسه واكمل وافكر في حاجه وأعمل

حاجة».

السجن كان تجربة جدية بالنسبة لحنان، كما تشرح:

«التفاصيل اللي جوه السجن اللي ممكن متبقاش باينه للناس أوي غير بقى أربع حيطان ومقفل عليا الباب بتاخذ من طاقة الواحد... عايشة مع ناس كتير أول مرة بتبدأ تتعرف عليهم، حياتك هتبدأ تتنسق عليهم، والتفاصيل الصغيرة دي أثرت علينا جدا شبه حتى النور والباب والصوت عالي ومش الصوت عالي وإن أنا لو عايزة اعمل حاجة فلازم هاعملها وكل الناس دي تبقى مرتاحة معايا فممكن تقرر تنفض أصلا... ده غير تفاصيل ثانية كتير ليها علاقة بالزيارات والقلق اللي الواحد كان بيحسه جوه لو زيارة أو جواب متأخر، فكل ده بياخذ من الطاقة فالواحد بيخرج بقى بيلقي حاجات مستخبية أكبر بكثير من اللي انت كنت شايفها جوه، وجنب كل ده الحاجات العامة اللي انت بتفضل برضه طول الوقت جواها».

## هند نافع (٢٨ سنة)

تم إجراء اللقاء في ٢٩ سبتمبر ٢٠١٦

تعرضت هند للضرب والتحرش عند القبض عليها، وتصف ما جرى لها:

«الجنود قلعوني الحجاب وقطعوا لي هدمي وضربوني بالشوم على رأسي وسحلوني من شعري من أول المجمع العلمي لحد بوابة مجلس الشورى، وجوا مجلس الشورى برضه كملوا سحل وكان أي حد بيقابلني في الممر ده كان بيضربني برجليه ولحد ما دخلت جوا لقيت مجموعة من الجنود موجودين... بعدين قالوا لي بقى انتي جيتي واحنا مستنينك من زمان فعملوا عليا حفله بقى... فاللي كان بيضرب واللي كان بيتحرش».

تم نقل هند وبنات أخريات تعرضن أيضا للتعذيب إلى أحد المستشفيات وتعرضت للتحقيق، مع باقي المتهمين، حتى افرج عنها وآخرون لسوء حالتهم الصحية. بعد خروج هند من الاحتجاز، واجهت المزيد من المشاكل الأسرية. فتعرضت للحبس في المنزل لمدة ٥٥ يوما، وتم تهديدها بجبارها على الزواج، إلا أنها تمكنت من السفر للقاهرة في منتصف عام ٢٠١٢ والحصول على وظيفة في مركز هشام مبارك للقانون لتعمل على قضايا التعذيب، والمدافعين عن حقوق الإنسان.

بعد حضور هند لبعض جلسات محاكمتها، التي قرر نقيب المحامين منع أعضاء النقابة من الترافع فيها أو حضور جلساتها، تم الحكم على هند بالحبس لمدة ٢٥ عاما، مما اضطرها للخروج من القاهرة لأكثر من شهر حتى تقرر ما يجب عليها فعله. نصح العديد هند بأنه يجب عليها السفر خارج مصر حتى لا تقضي كل هذه المدة داخل السجن، إلا أن القرار لم يكن سهلا عليها. تقول هند:

هند نافع مدافعة عن حقوق الإنسان، تبلغ من العمر ٢٨ عاما. في ديسمبر ٢٠١١ تم القبض عليها من قبل قوات الجيش أثناء فض اعتصام مجلس الوزراء، وتعرضت للتعذيب أثناء القبض عليها ثم أخلي سبيلها بعد ذلك. عملت هند في مركز هشام مبارك للقانون، وحاليا هي المديرة التنفيذية لمنظمة ميناء حقوق الإنسان (Human Rights Port)، وعضو في برنامج زمالة الصندوق الوطني للتنمية. تم الحكم على هند ضمن ٢٢٩ شخصا، بالسجن المؤبد في ٤ فبراير ٢٠١٥ مما اضطرها للسفر خارج مصر.

نشأت هند في عائلة تقليدية في إحدى قرى الريف في مدينة بنها، وكان أول احتكاك بينها وبين فساد نظام مبارك أثناء انتخابات مجلس الشعب في ٢٠١٠ عندما ذهبت مع عائلتها لإحدى اللجان الانتخابية ورأت واقعة تزوير لصالح مرشحي الحزب الوطني الديمقراطي. لم تستطع هند الإبلاغ عن واقعة التزوير بسبب منع أهلها بسبب دعمهم، على حد قولها، للنظام الحاكم وقتها، وهو المنع الذي تكرر عند الدعوة لمظاهرات ٢٥ يناير ٢٠١١ والذي فعليا كان عن طريق حبسها في المنزل في الواقعتين. اضطرت هند للتحايل على القيود الأسرية التي كانت تمنعها من المشاركة في أحداث الثورة. وتشرح الأمر بقولها:

«لإن أنا متربية في القرية فكان ليا مواعيد محددة لازم ارجع البيت قبل الساعة ٧ فكنت بانزل المظاهرات أو التحرير وارجع البيت قبل الساعة ٧ علشان محدش يحس إن أنا بنزل مظاهرات أو إن أنا تأخرت بسبب ما، يعني مكنتش عايزاهم يشكوا فيا... لحد ما اتقبض عليا بقى في ٢٠١١».



لم تكن مشاركة هند في الحياة العامة معزولة عن حياتها الشخصية وصراعها مع الطريقة التقليدية للتعامل مع الفتيات والنساء في الريف. وتشرح ذلك بقولها:

«في الأول لما قررت أشارك، كان جزء عشان أنا عايزه عدالة اجتماعية وعشان أهداف الثورة وكان جزء شخصي بالنسبة لي لأن أنا اتربيت زي بنات كثير في الريف بيتربوا على إنه كل حاجة ممنوعة وإن هم ملهمش الحق في إن هم يتخذوا أي قرار في حياتهم وأن أهلنا هم اللي بيتخذوا كل القرارات في حياتنا حتى إن احنا نختار زوج المستقبل مش من حقنا.. هم بيختاروا الشخص ده وشايفينه مناسب فخلاص هو ده الشخص اللي أنا هاتجوز».

حتى الآن ترى هند أنها قامت بتحدي العديد من القيود المجتمعية عند سفرها للقاهرة واستقلالها وعملها في مجال اختارت أن تعمل به، إلى جانب سفرها للخارج وقدرتها على إدارة حياتها بنفسها. وبالرغم من سفرها وبعدها عن عائلتها إلا أن هند حريصة على علاقتها بالأسرة إلى الآن، وترى أنها بمرور الوقت صارت (العائلة) تتقبل اختياراتها بشكل أفضل وتحسنت علاقتها بالأسرة أكثر:

«خلاص مبقوش [أهل البلد] بيصوا لي النظرة اللي هو حد جاب جاب لأهله الفضيحة والعار يعني».

هناك أنواع أخرى من الضغوط تعاني منها هند بسبب سفرها للخارج، فمجرد نشر صورة مبهجة على حسابها الشخصي على أحد مواقع التواصل الاجتماعي يعرضها للهجوم:

«السبب الوحيد اللي دفعني إني اسافر هو إن أنا يعني لو اتسجنت هم هيقوا مستفيدين لإن أنا هابقى في السجن ومش هاقدر أعمل حاجة... بس لو سافرت بره مصر هاقدر اتكلم وهاقدر انتقدهم وهاقدر أكمل شغلي في حقوق الإنسان».

بعد سفرها للخارج في منتصف ٢٠١٥ قررت هند استكمال عملها في مجال حقوق الإنسان وتحديدًا عن الانتهاكات التي تقع في مصر، ومحاولة مساعدة المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان في مواقف مماثلة لموقفها. وتشرح موقفها بالقول:

«أنا شايفه إني ماينفعش اتخلي عن القضية وشايفة إن ليا حق وناس كثير لهم حقوق، فاحنا اخترنا من البداية إننا نكمل علشان الحق ده وعلشان كده بصحى كل يوم الصبح وأنا حاطه حقي وحق ناس كثير قدام عينيا. والإلهام الحقيقي باستمده من الأستاذ سيف الله برحمه لأنني اتعلمت منه إني افضل أحاول عشان الهدف بتاعي حتى لو لآخر يوم في عمري حتى لو موصلتش للي أنا عايزاه».

بالرغم من بقائها لأكثر من عام بالخارج إلى الآن، إلا أن قرار السفر لا يزال يبدو صعبا في بعض الأحيان لهند:

«طول الوقت حاسة إني مجبرة أعيش بره مصر ومعنديش حق إن أنا أرجع بلدي، بس بحاول أقنع نفسي إني في يوم من الأيام هرجع وإن أنا بعمل حاجة هنا ممكن تساعد».

«حاولت أوصل لها [إحدى الصديقات] إنه من حقي إنني أعمل اللي أنا عايزاه أنا حرة، يعني وقت ما ابقى عايزة اتكلم عن الشهداء والمعتقلين باتكلم ومش معنى إنني اتصورت صورة في مكان أنا كان نفسي أزوره ومبسوطة فيه فمش من حقي إنني احطها مثلا على الفيسبوك. حسيت إن هم بيحاولوا يفرضوا عليا حاجات... قيود علشان أنا عايشة بره مصر وبعيدة عن القضية أو قلب الحدث يعني، الموضوع بالعكس أنا دايما قلبي مع الموضوع».

لم يكن أحد يتوقع أن يكون ثمن المشاركة في أحد الاعتصامات في ٢٠١١ غاليا لهذه الدرجة، فبالرغم من استعدادها لدفع عدة سنوات من حياتها كثمن لمبادئها إلا أن قضاء ٢٥ عاما في السجن هو أكبر من ما تصورتته هند:

«فكرة إن الواحد أصلا يتعرض لتعذيب ويبقى هو ضحية وفي نفس الوقت بعد شوية يلاقي نفسه هو المتهم بدل اللي عذبه، وفكرة إنني أشوف نفسي جوا القفص مش اشوف الطابيط ولا الجاني اللي عذبني هو اللي جوا القفص بيتحاكم، فكرة إنني فجأة ألاقى نفسي واحده ٢٥ سنة سجن وفي المقابل كل الحرامية اللي سرقوا البلد بقوا يبطلعوا واحد ورا الثاني براءة أو بياخدوا أحكام مخففة... طيب هو احنا عملنا إيه؟ هي جريمتنا إن احنا نزلنا مظاهرة... هل دي جريمة القانون المفروض يعاقب الناس عليها؟ لآ احنا مواطنين ومن حقنا إن احنا نعبر عن رأينا والمفروض إن أنا اتعرضت لانتهاك وظلم ولبا حق كبير... ده كتير جدا على حد نازل مظاهرة، إحنا المفروض مانتعاقبش، المفروض اللي ضربونا وسحلونا وعذبونا هم اللي يتعاقبوا، أنا من حقي كمواطنة مصرية إنني أعيش في بلدي مش ابقى مضطرة أعيش في دولة ثانية».

## ماهينور المصري (٣٠ سنة)

تم إجراء اللقاء في ٣ أكتوبر ٢٠١٦

من خلال العمل على قضية الإخلاء القسري في منطقة الطابية بالإسكندرية، سمعت ماهينور لأول مرة عن المحاكمات العسكرية للمدنيين بسبب التهديد الدائم الذي تلقته هي ومن عمل معها على قضية الإخلاء القسري في تلك المنطقة بإحالتهم للمحاكمة العسكرية لأن الطابية منطقة تابعة لحرس لخنفر السواحل.

في عام ٢٠٠٨ اهتمت ماهينور بحركة ٦ إبريل وشاركت في مظاهرات في الإسكندرية لدعم مطالب الحركة. وفي ٢٠١٠ بدأت حالات التعذيب داخل أقسام الشرطة في الإسكندرية في الظهور وأصبحت قضية مقتل خالد سعيد بعد تعذيبه على أيدي الشرطة تجسيدا لحالة العنف الشرطي الممنهج ضد المواطنين في الإسكندرية:

«ومن هنا بدأنا نتحرك... كنا مجموعات شباب مختلفة من تيارات مختلفة عملنا أيامها في إسكندرية حاجة إسمها «المكتب التنسيقي لشباب الحركة الوطنية في إسكندرية» وكان بيضم من أقصى اليمين لأقصى اليسار فعلا، ومن خلاله كنا بس بننسق المظاهرات وكنا متفقين أن كل واحد كل تيار ليه توجه معين».

ومع بداية الثورة في ٢٥ يناير ٢٠١١، وتواجدها في ليبيا مع بداية الثورة هناك، ورؤيتها للعديد من المبادرات الإبداعية للبيين التي ألهمتها، قررت ماهينور مع صديقتها إيزيس خليل أن تخلقا مساحة ثقافية بديلة:

«عملنا كدة حاجة إسمها «الصندرة» كانت مساحة مفتوحة للناس أن هي تعمل فيها اللي هي عايزاه وكنا بنحاول كمان نعمل حاجات على الأرض، في الشارع يعني،

ماهينور المصري تعرف نفسها بأنها «بني أدمة مصدقة في الثورة» إلا أنها أيضا محامية، ومدافعة عن حقوق الإنسان، وناشطة سياسية من الإسكندرية تبلغ من العمر ثلاثين عاما، بدأت الاهتمام بالمجال العام في ٢٠٠٤ مع الحركة المصرية من أجل التغيير «كفاية» التي بدأت فاعليتها في الإسكندرية في عام ٢٠٠٥ مع بدء عمل مجموعة شباب من أجل التغيير.

عند دخولها حركة كفاية، لم تعترض اسرتها، وبالأخص والدها الذي لم يكن يرى أي فائدة من السياسة لوجود العديد من المنتفعين فيها، واهتمت ماهينور بقضايا العمال والفلاحين أكثر من قضية التوريث.

وفي العام التالي (٢٠٠٦) أصبحت عضوا في حركة الاشتراكيين الثوريين ليزداد اهتمامها وتركيزها على قضايا العمال والفلاحين.

كل ما عملت عليه ماهينور كان وليد احتياج المدينة التي تنتمي إليها، الإسكندرية، أو قريبا منها، فكانت قضية سرانكو في ٢٠٠٦، وفي ٢٠٠٧، وبسبب ظهور مشكلة في الإسكندرية خاصة الإخلاء القسري بدأت تهتم بهذه المسألة:

«بدأت أهتم والموضوع بدأ يأخذ شكل بقى مختلف، يعني بدأت دماغي تترتب بشكل مختلف ليها دعوة بطرح سؤال مين المضطهدين بجد في البلد؟ وإيه المشروع المفروض البديل لده؟ وإيه الطريق اللي المفروض شوية نمشي فيه نمشي فيه أكثر؟».





فبقينا مهتمين بفكرة أنه يبقى فيه ندوات بتناقش في كل الحاجات بصراحة ونادي قراءة وأفلام بتناقش فيها أفلام بنوعيات مختلفة، وكان عندنا أفكار خاصة بمحو الأمية يعني كمان عشان مايقاش كله في إتجاه إتجاه معين».

وشاركت أيضا ماهينور في مجموعة «انقذوا الإسكندرية» التي تكونت في ٢٠١٢ للتصدي للهجمة على المباني الخاصة بالتراث في المدينة، والتي رأت ماهينور أنها مقسمة إلى ثلاثة محاور:

أحدها خاص بفكرة التراث ذاته وقيمة الحفاظ عليه، والثاني كورنيش الإسكندرية التابع للجيش وبالتالي يتم تأجيرها، فلم يبق للمواطنين العاديين مساحة للتنفس، و الشق الثالث والأخير كان متعلقا بالمباني الجديدة غير الأدمية ولا يمكن العيش فيها:

«معركتنا الخاصة بالدعوة للحرية مرتبطة كمان بإيماننا إحنا بالحياة والجمال أكثر منهم هما المؤمنين بالقبح والموت يعني بشكل حقيقي. فكانت معركة يعني حتى لو كان فيه ناس أصدقاننا شايفين أن دي رفاهية وأنه ده مش وقته، بس أنا ماكنتش شايفة كدة خالص...كنت شايفة أنها حاجة مهمة».

وفي نهاية ٢٠١٣ وصل أحد الأشخاص لماهينور بسبب محاولة اثنين من السوريين الذين كانوا يعملون معها للهجرة من مصر عبر البحر في الإسكندرية، إلا أنه تم القبض عليهما. ومن هنا تعرفت ماهينور على دور الأمن الوطني في ترحيل السوريين إلى سوريا لواجهاو نظام بشار، وبالتالي تم تشكيل «حركة التضامن مع اللاجئين» وكانت ماهينور جزءا منها.

وقبل ذلك عملت ماهينور على المحاكمات العسكرية للمدنيين في عام ٢٠١١، وبعدها حملة «عسكر كاذبون».

بعد حوالي أسبوع من إقرار قانون التظاهر شاركت ماهينور في مظاهرة يوم ٢ ديسمبر ٢٠١٣ بمناسبة إحدى جلسات محاكمة قضية خالد سعيد، التي بسببها دخلت السجن لأول مرة:

«إحنا متعودين في إسكندرية أنه فيه الأيام الخاصة بمحاكمات قضية خالد سعيد أنه بيتعمل مظاهرة. ده من ٢٠١٠ حاجة ثابتة وبتحصل طول الوقت، أياً ما يكون إحنا فين بالظبط في الثورة أو من الثورة...المظاهرة دي كانت بعد تقريبا أسبوع من بداية تطبيق قانون التظاهر وإحنا تقريبا كنا من أوائل المظاهرات في إسكندرية اللي اتطبق عليها القانون ده. اللي حصل أنه إحنا كنا موجودين قدام المحكمة، ماكناش لسة حتى بدأنا المظاهرة لقينا الوضع يعني اللي هو المعروف؛ كميات أمن مش طبيعية في مكان معروف أنه هيتعمل مظاهرة فيه وواقفين إحنا كالعادة على رصيف قدام المحكمة واسع جداً، يعني بصي دي حاجات كلها ما بتفرقش... تم التعامل معانا بعنف ساعتها».

تم القبض على لؤي القهوجي وإسلام حسنين وعمر حاذق، واكتشفت ماهينور بالصدفة أن هناك أمرا بالضبط والإحضار بحقها. وفي ٢٠ مايو ٢٠١٤ دخلت ماهينور السجن لتقضي أولى عقوباتها. وتشرح ما جرى:

«دخلت السجن على خلفية قانون التظاهر وده كان قبل أيام من الإنتخابات الرئاسية...كنت

محظوظة في التوقيت التي دخلت فيه أن أنا أتعرّف على مزاج مختلف للناس، منهم ناس الثورة بالنسبة لهم كانت أن هما كانوا محبوسين لأيام في السجن معندهمش أكل ولا شرب وممكن يموتوا في أي لحظة، واتفحت على قضايا خاصة بالسجينات الموجودة والغارمات بالذات كمجموعة بيمارس عليها كنساء قمع أو إضطهاد مُضاعف مش بس نسبة المرأة المعيلة كبير بس كمان في أوقات كثير الستات بياخدوا على عاتقهم أنه إحنا اللي هنتحمل إحتماالية دخولنا السجن لأنه في الآخر مثلا الأب يفضل موجود أو الزوج يتابع الأولاد لأنه كل بقى المفاهيم المصرية بتاعة بيت من غير راجل وأب وكدة وعرفت عن الكواحيل<sup>٢</sup> وبدأت اهتم بقضية الغارمات».

تتذكر ماهينور أن أحد التجارب المؤثرة في فترة السجن الأولى هي التعامل مع المحكومين بالإعدام بشكل مباشر:

«في سجن دمنهور إحنا وزنازين الإعدام في نفس المكان فالوقت اللي يتاخذ فيه حد - هما بيسموها «يتسحب» - يتسحب فيه حد كنا بنبقى كأننا معاهم فكانت حاجة صعبة لأنه بنبنى علاقات معاهم وهما بقوا يعني بني آدمين من لحم ودم عندهم حياة وعندهم أمل وعندهم أحلام وعندهم حاجات عايزين يعملوها وعندهم أسرة ومش عارفة ايه بين يوم وليلة مايقوش موجودين.»

خرجت ماهينور يوم ٢١ سبتمبر ٢٠١٤ قبل أن تنفذ الحكم بأكمله (سنة أشهر و ٥٠ ألف جنية غرامة) لتجد أن اعتصاماً قد شاركت فيه بعد أن تم التعدي على أحد المحامين في

يوم ٢٩ مارس ٢٠١٣ قد تحول لقضية تحت مسمى «اقتحام قسم الرمل»، وتم الحكم عليها بالسجن سنة وثلاثة شهور، وبذلك رجعت ماهينور للسجن مرة أخرى في يوم ١١ مايو ٢٠١٥ لتلقضي باقي العقوبة الأولى ثم الثانية في ظروف حياتية أسوأ داخل سجن دمنهور (وثلاثة أشهر في سجن القناطر) لتخرج أخيراً في يوم ١٣ أغسطس ٢٠١٦ بعد تعطيل يومين في التحقيق في الأمن الوطني.

ما بين فترتي السجن، اهتمت ماهينور بأن تمارس مهنة المحاماة. إلا أنها اصطدمت بمشاكل التعامل مع الجهاز القضائي، فقررت أن تركز على الترجمة القانونية وبعض أعمال الصحافة، إلا إنها رجعت مرة أخرى لدراسة القانون عندما قررت البدء الدراسة للحصول على دبلوم من كلية الحقوق، وسيكون موضوع رسالة الدبلوم «المرأة بين السلم والحرب».

خرجت ماهينور من فترة السجن الثانية مهتمة بالعديد من القضايا، كالعادة، التي ترتبط معها بارتباط شخصي، مثل أوضاع السجون، والغارمات، وقضية الإعدام، والحريات الشخصية والدينية. وتعتبر ماهينور أن استمرارها في النضال مرتبط بقناعتها الشخصية:

«يعني أنا عندي قناعة أن الناس تستحق حاجة فعلاً أفضل، الناس فعلاً يستحقوا يعيشوا، حتى بقى بشكل بقى يعني برجماتي تماماً، أمانك الشخصي ووجودك في مجتمع عمره ماهيستمر لو الناس نفسها معندهاش هي كمان حد أدنى من الحياة. أنا كمان مأمنة أن إحنا في حرب وحتى في الأوقات اللي الثورة بتراجع فيها شوية يعني ممكن زي دلوقتي إحنا كاسبانين نقط أبسطها نقاش في أمور عمرنا ماكننا بنتناقش فيها قبل كدة،

٣ الكاحول هو الشخص الذي يتحمل التبعات القانونية من أحكام بالسجن وغرامات لمخالفات البناء، وغالبا ما تكون امرأة، مقابل مادي يتراوح ما بين ٥٠٠٠ ومئة ألف جنية.

فأنا طول الوقت مقتنعة أنه إحنا طوية يعني مش بالضرورة أبقى شايقة حاجة هتحصل بكرة الصبح بس أنه فيه حاجة بتتبنى من السنين واحنا جزء من البنى ده قلو إحنا قررنا أنه اه إحنا خاسرين دلوقتي معارك ومش هنعمل حاجة فاحنا هنخسر الحرب كلها ، فهي انا مقتنعة ان دي معارك فيه حرب كبيرة خالص يعني مش بالضرورة إحنا نشوف نهايتها وممكن مانشوفوش ومش مشكلة».

وعند المقارنة بين الانخراط في المجال العام قبل وبعد الثورة، ترى ماهينور أن القبضة الأمنية كانت أقل وطأة قبل الثورة لتصور السلطة الحاكمة أن قبضتها محكمة على الشعب، وأنه بالرغم من وجود انتهاكات واسعة من قبل، إلا أن ما شهدته مصر من عنف من السلطة منذ الثورة إلى الآن قد فاق ما حدث من قبل. وذلك إلى جانب أن هناك ضغطا من بعد الثورة على حدوث تغيير «الآن» وهو ما لم يكن الحال قبلها. إلا أن ما يميز الثورة هو أن المهتمين بالمجال العام والمشاركين فيه لم يعودوا بضع عشرات الأشخاص، يعرفون بعضهم البعض، وأن هناك مساحة لاختبار الأفكار والمبادئ التي يقول الشخص إنه مؤمن بها.

تعتبر ماهينور أسرتها وأصدقاءها نظام الدعم الأساسي لها، إلى جانب عملها على تطوير معرفتها الأكاديمية حتى تتمكن من الاستمرار في ضخ أفكار جديدة. وترى ماهينور أن «التضامن ده سلاحنا الأساسي» سواء أكان ذلك عن طريق كتابة خطابات شخصية للمعتقلين، أو تنظيم مناقشات تدعم الحق في النظاهر، أو مظاهرات داعمة للمعتقلين. أي صورة من صور التضامن، سواء أكانت صغيرة أم كبيرة، تشكل فرقا من وجهة نظرها.



## منى سيف (٣٠ سنة)

تم إجراء اللقاء في ٧ أكتوبر ٢٠١٦

شاركت منى في ثورة ٢٥ يناير منذ يومها الأول حيث كانت تقوم بالمشاركة في المظاهرات وتغطية أحداث الثورة، فيما عرف بـ«الصحافة الشعبية»، وذلك إلى جانب دورها في توفير مواد إعاشة والعمل كנקطة وصل مع أطباء، إلى أن جاء يوم ٢٥ فبراير وكان أيضا علامة مهمة في دورها في المجال الحقوقي، ففي ذلك اليوم قامت الشرطة العسكرية بفض اعتصام أمام مقر مجلس الوزراء وتم القبض على عمرو البحيري وكانت شاهدة عيان على هذه الواقعة. وتشرح ما جرى بعد ذلك:

«فلأننا شهود عيان قررنا نتابع مع المحامين ونتابع مع أهل الشاب، وبعدين كتبنا شهادتنا ونشرنا وكان وقتها مش حاجة سهلة لأن كان فيه دة تعامل على أنه، يعني حتى في وسط القوى الثورية كان فيه تعامل على أنه حتى لو الجيش بيعمل غلطات فوتوها دلوقتي، مش وقته ده نصر الثورة وكدة»

كان العمل على قضية عمرو البحيري هو بداية إنشاء حملة «لا للمحاكمات العسكرية للمدنيين»، والتي ظهرت أهميتها باستمرار ظهور محاكمات المدنيين عسكريا. بعد فض اعتصام ميدان التحرير في يوم ٩ مارس ٢٠١١ بدأ الاهتمام بهذه القضية يأخذ بعدا آخر من باقي الفاعلين في المجال العام. ومن هنا تم الإعلان عن بدء الحملة. أديرت الحملة في بدايتها من متطوعين وأهالي المعتقلين، كما تشرح منى:

«قسمنا نفسنا خمس مجاميع ففي تصورنا دي هتغطي كل الجوانب؛ فكان فيه مجموعة مسؤولة عن تجميع بيانات المعتقلين والتواصل مع الأهالي، وكان فيه مجموعة مسؤولة عن الإعلام في تصوير الشهادات فيديو وعمل حاجات لاستخدام الميديا أونلاين. وكان فيه

منى سيف (٣٠ سنة) باحثة بيولوجية متخصصة في دراسة مرض السرطان، ومدافعة عن حقوق الإنسان، وأحد مؤسسي حملة «لا للمحاكمات العسكرية للمدنيين». بدأت منى نشاطها في المجال العام منذ ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بالتزامن مع حركة المدونين المصريين وحركة استقلال القضاء، فقد شارك العديد من أصدقائها وأفراد أسرتها في اعتصام القضاة وتم القبض على أخيها علاء في هذا الوقت. وهنا بدأ دورها الخاص بتوفير الإعاشة للمعتقلين والتواصل مع أهاليهم ومساعدتهم على الوصول إلى المحامين. وبسبب جريمة قتل خالد سعيد في عام ٢٠١٠ أصبحت منى ترى الموقف من منظور آخر ليس له علاقة بالضرورة بميراث العائلة وإنما باهتمام وشغف شخصي:

«يمكن عشان زي ناس كتير حسيت أن خالد سعيد قريب منى أوي من غير ما أعرفه... شكله شبه ناس كتير من صحابي، ويمكن عشان كانت أول مرة أخذ بالي أوي بالشكل ده؛ يعني كان دايما فيه نموذجين كدة للناس اللي ممكن يتعرضوا لإنتهاكات بالشكل المربع ده: الناس الغلابة تماما - وده الحاجة اللي انا عارفاها من وانا صغيرة وبتابع أهلي شغالين عليها من وانا صغيرة وبحاول كدة من بعيد يعني أساعد فيها وأتابع - والناس الناشطة جداً سياسياً ومنخرطين جداً وحتى ده كان برضه فيه أداء أنه فيه حدود الإنتهاكات اللي ممكن يتعرض لها. خالد سعيد جه وكسر ده كله لينا ولأهالينا ولناس دواير أبعد وحاجات كدة. لأنه خلى نموذج الشخص اللي هو شبه تلاترربع الولاد اللي في حياتنا، سواء صحابنا أو إخواننا أو زميلنا بتاع الولد اللي من أسرة يعني طبقة متوسطة مهواش منخرط سياسياً ولا حاجة لكن مجرد أن هو فيه تقاطع حصل بينه وبين ناس من الداخلية، فيه ان ممكن يادي لموته بالشكل الفظيع ده... فكانت نقطة تحول ليا ولناس كتير زيي».



كان يتم صياغة الدستور الجديد في ٢٠١٣. وكما تشرح منى، لحظات الزخم الخاصة بحملة لا للمحاكمات العسكرية للمدنيين بدأت في الهبوط:

«المشكلة إن لما يبقى عندك حملة ممتدة أوي كدة، لازم تخترع لها مشاريع ومعالم صغيرة وإلا بيومت... فلو بصينا على الثلاث سنين اللي فاتوا دستور ٢٠١٤ وكان مؤخرأ سنة الإعدام كانوا لحظات فيها مختلفة. لكن طول مانتي عندك حملة مكملة بس على فكرة واحدة والفكرة خلاص اللي كسبته كسبته واللي ماكسيبتوش ماكسيبتوش، باستثناء أفراد قليلة بيزيدوا وبيقبلوا على حسب يعني الانخراط الشخصي، من غير أما تخلفي في النص مشاريع صغيرة يشتغلوا عليها الناس، بيبقى بالذات في جو زي اللي إحنا فيه ده يعني، طول الوقت كدة دقق من المعلومات من القضايا والانتهاكات بيئوه.»

بالإضافة إلى ذلك، ترى منى أن الأحكام الصادرة من القضاء المدني جعلت القضاء العسكري لا يختلف عنه كثيرا، وأن المجموعة فقدت حافزا كبيرا بعدم وجود أمهات المعتقلين، لأسباب مختلفة، داخل المجموعة الأساسية المحركة لعملها.

تتابع منى أيضا قضايا الاعتقالات أمام القضاء المدني، إلى جانب الاختفاء القسري، ولا زالت تقوم بدور حلقة الوصل بين أهالي المعتقلين والمحامين، والمساعدة في الحملات الخاصة بتحسين أوضاع المعتقلين داخل السجون أو الإفراج عنهم. ومن واقع حياتها التي وضعتها مكان «أهل المعتقل» فليها القدرة على معرفة ما يحتاجه الأهالي من معلومات خاصة بإجراءات تقديم طلب زيارات للنائب العام، أو أي تفاصيل أخرى قد لا يعرفها المحامون لتغييرها المستمر، ولكن يعرفها من يحتك بنظام السجون.

مجموعة مسؤولة عن التحركات فتنظيم مؤتمرات، أو تنظيم ندوات، أو تنظيم حاجة في الشارع، وكان فيه مجموعة دعم قانوني»،

وعلى مدار سنتين كان الأساس المحرك للحملة هو أهالي المعتقلين؛ أثناء اعتصام يوليو ٢٠١١ كان للأهالي خيمة وأضربوا عن الطعام، وهنا بدأ الإعلام يستضيف متحدثين باسم الحملة بعد رفض تام للحديث عن القضية. وتحول وقف المحاكمات العسكرية للمدنيين لمطلب تم رفعه في كل الميادين المعتمدة، وحتى بداي ٢٠١٢ كانت الحملة قادرة على الضغط لخروج بعض المعتقلين. رأت منى أن الحملة في البداية كانت مجموعة ضغط:

«كنا بنذاكر إزاي تخلفي سرد عام ماهواش متبني المحاكمات العسكرية وتحكي قصص الناس، وإبريل ٢٠١١ عملنا مؤتمر شعبي في الشارع»

إلا أنه في منتصف ٢٠١٢ حتى بداية ٢٠١٣ بدأت المجموعة تعمل على قضية المحاكمات العسكرية في سياق كتابة الدستور وفي وجود أول برلمان منتخب من بعد الثورة:

«أبتدينا ناخذ بالنأ أنه الحل عمره ماهيبقى قضية قضية وأنه عمالين نُستدرج في ده يعني مهم إننا نعمل شغل على قضية قضية ونعمل شغل على أشخاص بعينهم عشان يبقى الموضوع مش أرقام وتايه، لكن أنه واضح إننا محتاجين حلول جذرية أكثر. فابتدينا نذاكر القوانين، فأول حاجة كانت ان إحنا نقدم مقترح تعديلات تشريعية في مجلس الشعب.»

تم رفض التعديلات المقترحة من المجموعة، إلا أنه تم بعد ذلك استخدام هذا المقترح عندما



لمساحة النقاش التي كانت متوفرة من قبل.

وترى منى أن مخاطر المشاركة في المجال العام الآن أعلى مما كانت قبل الثورة، ومساحة النضال القانوني أصبحت شبه منعدمة، وترى الأمور الآن على النحو التالي:

«بقى في نفس الوقت التأثير وإستعداد البني آدميين على الإنخراط أعلى دلوقتي...يعني دلوقتي رغم أنه الوضع أسوء بكثير في داويري على الأقل، مستوى الناس اللي مستعدين يتكلموا وينتقدوا حتى لو بينهم وبين بعض أو في الشارع مع بعض، النقاشات أعلى بكثير من وقتها، ده مش معناه ان الناس محمين أكثر لا بس معناه أعتقد إن تأثير العمل العام دلوقتي في الظروف الخطر دي دلوقتي أعلى من وقتها، وقتها كان محدود أكثر.»

كل فترة تقوم منى باختيار ما تريد التركيز عليه حتى تحافظ على صحتها النفسية والمعنوية، إلى جانب بعدها عن الأخبار وأخذ إجازات عديدة متقطعة، والاعتماد على دائرة الدعم الشخصية لها. تقول عن ذلك:

«ولأني أكيد مفيدة أكثر وأنا كويسة أكثر من ما وانا يعني مش كويسة ... مفيدة ليا ومفيدة لعليتي ومفيدة لأمي. مش ممكن عندها اتلين محبوسين واللي بره مش كويسة حتى مش وقته.»

تريد منى أن ترجع للتركيز مرة أخرى على البحث العلمي الذي تقوم به وذلك جزء من إيمانها بأهمية أن يكون الشخص المهتم بالثورة لديه شيء يشغله في الحياة ويقطع من وقته للمجال العام، وأن المجال الأكاديمي لا يزال إلى أن يعطي حماية إلى حد ما من بطش النظام، وذلك إلى جانب كون هذا المجال محبب لقلبها في حد ذاته، وتضيف:

«والحاجة الأخيرة وهي أساسية أوي هو إن أنا لما أبتديت احس عملي المهني بيتوه مني قعدت فكرت كدة مع نفسي في يوم وقررت مش عابزة أبداً أعمل حاجة تخليني في يوم اصحى غضبانة عالثورة وأنا لسة عمر ما ده حصلي رغم كل حاجة بتحصل؛ باصحى غضبانة على حاجات عملتها فيها، باصحى غضبانة على حاجات بتحصل دلوقتي، لكن عمري ما حسيت بمرارة ناحية الثورة أو إنني بقيت جزء منها... وعمري ما حسيت إنني غضبانة على الحاجات اللي راحت مني أو إتأخرت فيها مقارنة بأصدقاء ليا ، بسببها. فصصيت أنه عملي المهني ممكن تبقى نقطة فاصلة وبالتالي لازم أحاول ألحقها عشان مابقاش أبداً غضبانة من الثورة وتفضل الثورة كدة حاجة أنا بحبها وهي بتحبنى حتى لو ربنا موقفناش».

تستمر منى في العمل في المجال العام لعدة أسباب، أولها أنها ترى أن الوعي الذي حدث مع بداية الثورة لا يمكن الرجوع عنه، وأن عملها دائماً متعلق بأهالي المعتقلين وبالتالي من الصعب الانفصال عما يحدث، وبالطبع كون أخوها وأختها، حتى كتابة هذه السطور، يقضيان عقوبة في السجن لممارستهما حقهما في حرية الرأي والتعبير يجعل من الصعب بالنسبة لها أن تياس وتنسحب. إلا أن ما يحبط منى حالة الشحن الدائم داخل الدوائر المحسوبة على التيار الثوري الذي كثيراً ما يتوقف عن عمل بدون داع، إلى جانب افتقادها

## سمر إبراهيم (٢٩ سنة)

تم إجراء اللقاء في ٢٧ سبتمبر ٢٠١٦

وبعد احتجاجات المحلة الكبرى في إبريل ٢٠٠٨، والتي لم تستطع سمر المشاركة فيها رغم رغبتها لعدم قدرتها على السفر، قررت أن تتوقف عن المشاركة في أنشطة احتجاجية في الشارع لتعود كمراقبة للأحداث عن بعد حتى بدء الثورة في يناير ٢٠١١.

في ذلك الحين، تابعت سمر انتخابات مجلس الشعب، ورأت بحكم عملها كمدرسة كيف يتم استخدام المدارس كمقار للجان الانتخابية وإغلاقها أمام مرشحين غير منتمين للحزب الحاكم واستخدام البلطجية ضد المرشحين الآخرين. وكان هذا مثالا صارخا للفساد من وجهة نظرها.

لم تكن سمر تتوقع أن الدعوات للتظاهر يوم ٢٥ يناير ٢٠١١ ستتحقق بالفعل وأنها لن تكون بمفردها هي وعشرات آخرون مثلما كان الحال أثناء مشاركتها في احتجاجات كفاية. إلا أن مستوى العنف الصادر من أفراد الشرطة فاق خبرتها السابقة: لم يكن الهدف فض المظاهرات وإنما قتل المتظاهرين وبث روح الخوف في الناجين من القتل. تشرح سمر ما كان يفعله أفراد الشرطة:

«انت لازم تموت وتتكتّم .. انت لازم تموت وتتذلل .. انت مش هتموت بس .. انت واللي جنبك لازم يشوفك وانت بتتذلل في موتك .. عشان تسكت عشان هو كمان يسكت عشان مايتكلمش».

لم تستطع سمر أن تشارك في أي من الاعتصامات التي حدثت منذ الثورة بسبب التزامها بقواعد الأسرة:

سمر إبراهيم مدرّسة لغة عربية وناشطة سياسية تبلغ من العمر ٢٩ عاما، قضت منها سنوات تشارك في الحراك السياسي العام قبل الثورة ومنذ بدئها، وخمسة عشر شهرا كعقوبة على ممارستها لحقها في التظاهر. شاركت سمر لأول مرة في الحياة السياسية عندما قامت بإبداء رأيها في تعديل مواد في الدستور المصري عام ٢٠٠٧، إلا أن وعيها السياسي المتعلق بمسألة التوريث تشكل قبل ذلك، عندما كانت ترأق الانتخابات الرئاسية، وكيف تم معاقبة المرشح الرئاسي أيمن نور بالحبس وحصول حسني مبارك على نسب تصويتية غير منطقية من وجهة نظرها؛ تقول سمر:

«حسيت التوريث دي حاجة كانت كدة إنها عزبة الحج ... خلاص يعني إحنا بلد بتتورث زيها زي النظام الملكي».

لم تكن سمر تعرف طريقاً آخر للحصول على بطاقة انتخابية للمشاركة في التعديلات الدستورية سوى الاشتراك كعضو في الحزب الحاكم آنذاك، الحزب الوطني الديمقراطي. شاركت سمر في احتجاجات نظمها الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية)، وحسب تقديرها لم يحمل ذلك مخاطر كبيرة، فبالنسبة لها ليس هناك مشكلة في الاعتراف بمشاعر الخوف حتى وإن أطلق عليها البعض «جبن»؛ وتشرح الأمر بقولها:

«لما كنت بلاقي إن النقابة متحصرة بخمس ست عربيات أمن مش بإشارك، أه أنا عندي فكرة بس في نفس الوقت أنا لو اتأخذت دلوقتي محدش عارفي أصلا، أنا كنت شايقة إن هيحصل حاجة كبيرة وأنا متحوشة ليها».



«أنا مشاركتكش في اعتصامات خالص لأن كان صعب في البيت إن أنا انزل»،

إلا إنها تتذكر تأثرها بشكل مشاركة النساء في أحداث محمد محمود الأولى في نوفمبر ٢٠١١:

«شايبة إن محمد محمود دي .. حاجة كده غيرت كل البنات اللي نزلت .. أنا شايبة إن البنات رقيقة بطبيعتها، بس فيه بنات فجأة حتى لو كده بدأو إن هم حتى لو ملهمش في مجال الطب بتداوي واحد بتنقل واحد معرفش تمشي بيه شوية .. بترش على وشه خل .. ممكن تتبرع بدمها .. بقى فيه حركة كده للبنات غريبة جدا .. البنات فعلا كانت قوية جدا جدا جدا في محمد محمود. ده كانت بدأت قوة البنات .. أنا شفت عن قوة البنات مش الثورة مش أول الثورة .. أحداث الدم .. أحداث الدم كانت فعلا بدايتها محمد محمود ومع ذلك كانت فيه بنات صامدة جدا .. وبتبقى قاعدة هناك بتداوي .. معاها .. معاها كل الشنطة فيها كل الحاجات اللي المفروض تداوي بيها .. مكنتش مثلا الجيش لما بيبضرب .. أي مكان للعيادات دي الميدانية البنات على طول .. بتجري على طول بتروح عاملة عيادة تانية بتروح ضامه ع الدكتور .. كنت شايبة بقى إن البنات كانت مهمة جداجدا جدا في ده .. اكثر وقت».

استمرت سمر في المشاركة في أحداث الثورة لأنها رأت أنها جزء من هذا البلد وأن يجب أن يكون لها رأي وصوت فيما يحدث:

«أنا مكلمة علشان أنا لسه مخدنتش حقي .. احنا لسه مفيش حاجة خالص اتغيرت .. ولا العيش ولا الحرية ولا العدالة الاجتماعية»،

ولم تتوقف كثيرا عندما كان يقال لها إن على النساء ألا يعرضن حياتهن للخطر بالمشاركة في أحداث الثورة: «احنا الاتنين عايشين في الوطن ده».

لم تنضم سمر إلى أي من الأحزاب السياسية، حتى التي تحسب على المعسكر الثوري لعدم وجود برنامج سياسي واضح من وجهة نظرها. وبعد عدة أشهر من التوقف في ٢٠١٣، جاء إقرار قانون التظاهر في نوفمبر من هذا العام [٢٠١٦] ليعيدها للمشاركة مرة أخرى في أحداث الشارع، وقررت المشاركة في بعض من الأنشطة التوقيفية التي تنظمها إحدى الحركات السياسية ذات الشعبية الواسعة التي تهتم بقضايا تخص كافة أطراف الشعب. ويوم ٢١ يونيو ٢٠١٤ قررت سمر المشاركة في آخر مسيرة، وتقول عن ذلك:

«كان ده آخر يوم أنا قررت فيه إنني مش هنزل ثاني، ممكن بقى بعيدين اشتغل بشكل ثاني».

تم فصل سمر من عملها بسبب القبض عليها، وبعد أن قضت خمسة عشر أشهر في سجن القناطر، خرجت لتواجه مشاكل في كل مرة تريد تقديم طلب وظيفة بسبب وجود حكم صادر بحقها في السجلات الرسمية.

إلى جانب المشاكل الإجرائية الخاصة بوجود حكم ضدها، إحدى المضايقات التي تواجهها سمر منذ خروجها من السجن هو اضطرارها للبقاء في المنزل في أيام العطلات الرسمية الخاصة بالشرطة حتى لا يتم القبض عليها، واستقبالها لمكالمات تنصحها بالبقاء خارج منزلها قبل أي مناسبة تخص الثورة حتى لا يتم القبض عليها من منزلها. تقول سمر عن ذلك:

«جوا ولا بره؟ طب بره أه حرية وانطلاقه جميلة بس هو بره أمان؟ لأ بره مش أمان...  
خالص».

مضايقات ما بعد الخروج من السجن لا تتوقف فقط عند المضايقات الأمنية، بل تمتد لمضايقات خاصة بالأسرة، خصوصاً إن كانت المدافعة تنتمي لأسرة محافظة. تشرح سمر الأمر بقولها:

«أهلي ناس رافضه أصلاً فكرة إن بنت -ولازم نحط عليها خطوط كتير أوي- إنك بنت وإنك تنزلي مظاهرة، ولما نزلتي مظاهرة اتقبض عليك ده هيا أثر عليك لما تتجوزي فلما تتجوزي هتقولي لجوزك إيه؟ انت كنت مسجونة؟ فأهلي هيخبوا على الشخص اللي هو هاتجوزه إنني كنت مسجونة لإن هم شايفين إنه عيب، وإن ربنا سترهم إن محدش عرف إن أنا كنت مسجونة، ففكرة إن أخويا الولد منزلش مظاهرة لكن أنا البنت اللي نزلت، فده طبعا عيب».

ويضاف إلى العبء الاجتماعي عبء آخر نفسي خاص بضرورة التخلص من أي شيء يخص تجربة السجن التي مرت بها سمر، فإلى جانب عدم وجود نظام فعلي، وليس بناء على الجهود الفردية، يدعم الخارجين والخارجات من السجن، هناك ضغط يمارس حتى تعود المسجونة إلى سابق عهدها كما كانت قبل مرورها بهذه التجربة. تشرح سمر هذا الأمر بقولها:

«لازم أول تعليق بعد ألف مبروك وحمد لله على السلامة يبقى كلمة انسي السجن ومتخليهوش

في حياتك... لا هو أكيد هيفضل في حياتي لأنه كان ١٥ شهر، يعني سنه و٣ شهور من عمري وشغلي وحياتي. أهلي شايفين إن أنا لو مقابلتش ومكلمتش أصحاب السجن هابقي كويسة، ولو متابعتش سياسة خلاص هابقي كويسة برضه، ولو اتجوزت جواز تقليدي اللي ماما عايزاه فهبقى حلوه وهايخرج السجن من جوايا ومش هابقي متضايقه وهابقى زي الفل».

سمر لم تقرر التوقف عن نشاطها في المجال العام، فبالنسبة لها وجود أطفال في الشوارع بدون مأوى أو فرصة للتعليم هو سبب كاف لاستمرار النضال من أجل حياة أفضل، إلا أن معارضة الأهل لنشاطها هو أحد المشاكل التي تواجهها. تقول:

«فكرة إن لما هيكون فيه حاجه فهنزل فمبعرفش هاقول لهم إيه... وفكره برضه إن أنا بكذب عليهم... أنا مثلاً مش عايزه اكذب عشان أنزل أطالب بحاجة المفروض حقي».

## خاتمة

تعاني منها المناطق التي يسكن فيها، وبالتالي تأتي مقترحات حلول هذه المشاكل نابعة من البيئة الخاصة بها وليس بناء على نظريات أو خطة عمل مؤسسية. بالإضافة إلى ذلك، يتميز ما يقمن به بأنه قابل للتعديل وفقا لتغير الظروف، فاختيار الاستراتيجيات مرتبط بشكل أساسي بمدى نجاحها في أرض الواقع من عدمه.

لا يقدم هذا البحث سوى نماذج قليلة لفتيات ونساء مصريات من خلفيات مختلفة اخترن الدفاع عن حقوق الإنسان والاشتبك مع المجال العام ومع العمل السياسي بأشكال متعددة. إلا أن البحث لا يستطيع سرد كل قصص نضال النساء والفتيات لضيق المساحة وليس لعدم الاعتراف بدورهن.

لم يأت اختيار تلك المدافعات على وجه الخصوص بشكل عشوائي، بل لترابط ما بينهن وبين قصص نضالهن الشخصية أولاً، ونضالهن في المجال العام ثانياً. فعلى سبيل المثال، كل من هند نافع وغدير أحمد قررتا الخروج من منزل أسرتهما للاستقلال والعيش في القاهرة. ورغم وجود معرفة مسبقة بينهما، تعاملتا بطريقة متشابهة للغاية مع أسرتهما، وهو عكس التمييز المجتمعي للنساء المستقلات، ربما لقربهما الشخصي من أسرتهما. وقد أثر ذلك بالإيجاب على تقبل أسرتهما لاختيارهما اللاحقة. وكما ترى غدير، قد يؤثر أيضا على وضع الفتيات والنساء الأخريات في الأسرة.

يعرض التقرير ملامح نضال مدافعات بشأن انخراطهن في المجال العام مع بدء الثورة، وأخريات كانت لديهن تجارب متعلقة بأحداث مفصلية في المجال السياسي في مصر، مثل حركة كفاية، وأحداث ٦ إبريل ٢٠٠٨ في مدينة المحلة الكبرى، ومقتل خالد سعيد. إلا أن ما جمع بين تلك المدافعات هو ما كنّ يرونه في حياتهن من نماذج لفساد النظام الحاكم. وقد أثر ذلك فيما بعد على اختيارهن المشاركة في المجال العام، وكان مثالا صارخا لذلك مسألة التوريث، والتزوير أثناء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية. لا تزال المدافعات يتذكرن لحظات مررن بها شكلت وعيهن. على سبيل المثال طريقة تعامل ضباط شرطة مع المواطنين، أو اقتراش الأطفال الشارع لعدم وجود منزل لهم ولاستجداء عطف المارة.

عدد من المدافعات في هذا التقرير تعتمد مشاركتهن في المجال العام على المشاكل التي





EuroMed Rights  
EuroMed Droits  
الأورو-متوسطية للحقوق